تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

محمد فوزي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص :

يرصد التقرير التطورات المتلاحقة في أفغانستان، على إثر الانسحاب الأمـــريـــكـــي وسيطرة حركة "طالبان" علي البلاد، مع التطرق إلى مواقف دول الجـــوار والـــقـــوى الاقليمية المعنية وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الأفغانية، حيث سادت مخـــاوف لافتة من تبعات هذه الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة، واضعاً في الاعتبـــار تأثيرات هذا الانسحاب والسيناريوهات المستقبلية التي قد يفرزها سواء على مستـــوى الوضع الداخلي، خاصة مع مستجدات الوضع المتلاحقة التي أفضت إلى سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان، بعد ما يقرب من ٢٠ عاماً على الإطاحة بها من قبل تحالـــف عسكري بقيادة الولايات المتحدة، وسط مخاوف إقليمية ودولية ومطالب تؤكد أن علـــى طالبان منع أفغانستان من الانزلاق مرة أخرى فى أن تصبح أرضاً خصبة لـــلإرهـــاب، وضمان وجود حكومة تضمن حقوق الجميع للمواطنين الأفغان.

Abstract :

The report monitors the successive developments in Afghanistan, following the US withdrawal and the takeover of the country by the "Taliban" movement, with reference to the positions of the neighboring countries and the concerned regional powers according to the new changes in the Afghan arena, where there were remarkable fears of the consequences of this step taken by the United States, a situation Taking into account the effects of this withdrawal and the future scenarios that it may produce,

both at the level of the internal situation, Especially with the successive developments in the situation that led to the Taliban's control of Afghanistan, nearly 20 years after it was overthrown by a military coalition led by the United States, amid regional and international concerns and demands that confirm that the Taliban should prevent Afghanistan from slipping again into that. It becomes a breeding ground for terrorism, ensuring a government that guarantees the rights of all to Afghan citizens.

مقدمة:

في الأول من مايو من العام الجاري (٢٠٢١)، بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) رسمياً سحب قواتها من أفغانستان، بعد أن شاركت هناك في العمليات العسكرية على مدى ما يقرب من عشرين عاما، في إطار تحقيق هدف الإدارة الأمريكية الحالية بإنهاء انغماس واشنطن في "الحروب الأبدية".

وفي أبريل الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، أن القوات الأمريكية سوف تنسحب من أفغانستان، لأن الولايات المتحدة حققت أهدافها لعام ٢٠٠١، وتفاوضت على اتفاق سلام مع حركة "طالبان"، وفي حين أن هذا القرار كان يمكن اعتباره بمثابة نقطة تحول إيجابية كبيرة في تاريخ أفغانستان، الذي عانى من ويلات الحروب والاضطرابات لسنوات عديدة، لكن على العكس، سادت مخاوف لافتة من تبعات هذه الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة، وضعاً في الاعتبار تأثيرات هذا الانسحاب والسيناريوهات المستقبلية التي قد يفرزها سواء على مستوى الوضع الداخلي، خاصة مع مستجدات الوضع المتلاحقة التي أفضت إلى سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان، بعد ما يقرب من ٢٠ عاماً على الإطاحة بها من قبل تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة، وسط مخاوف إقليمية ودولية ومطالب تؤكد أن على طالبان منع أفغانستان من الانزلاق مرة أخرى فى أن تصبح أرضاً خصبة للإرهاب، وضمان وجود حكومة تضمن حقوق الجميع للمواطنين الأفغان.

وقد تمكّنت حركة "طالبان" من السيطرة على العاصمة الأفغانية كابل في منتصف شهر أغسطس ٢٠٢١، ضمن عملية عسكرية فاجأت جميع المراقبين والقوى المنخرطة في الصراع، وجاءت سيطرة "طالبان" على معظم أنحاء أفعانستان، لتتوج نجاحها بالاستيلاء على العاصمة كابول ودخول القصر الجمهوري من دون مقاومة، بعد مغادرة الرئيس أشرف غني خارج البلاد، وعدد كبير من المسئولين الأفغان، عقب انهيار الجيش الوطنى الأفغانى فى مواجهة تقدم طالبان بشكل مباغت ومفاجيء، وأعلنت تشكيل الحكومة المؤقتة كخطوة أساسية في تشكيل حكومة "طالبان"، وأعلن المتحدث باسم حركة "طالبان"، ذبيح الله مجاهد، في ١٩ أغسطس ٢٠٢١ إقامة "إمارة أفغانستان الإسلامية"، في الذكرى الـ ١٠٢ لاستقلال أفغانستان عن الحكم البريطاني.

وقد عانت أفغانستان، ذلك البلد الجبلي الوعر الذي يفتقر الى منفذ للبحر، لعقود من الحروب والاضطرابات، بحيث تحطم اقتصادها وبنيتها التحتية بشكل كامل تقريبا أصبح العديد من سكانها لاجئين في دول أخرى.

وفي ظل التطورات الجديدة حيث أضحت أفغانستان تحت حكم طالبان التي أعلنت تشكيل حكومة تصريف أعمال في أفغانستان، كما أعلنت البلاد "إمارة إسلامية"، يبدو أن أرض أفغانستان أصبحت ملعباً شاغراً بعد الانسحاب الأمريكي، وسيطرة حركة طالبان على مقاليد البلاد، بموازاة حسابات اللاعبين الإقليميين المجاورين وطموحاتهم، باكستان والهند والصين وروسيا وغيرها، فلكل من هذه القوى مصالحها ومخاوفها كذلك بشأن ما آلت إليه الأحداث في أفغانستان، فيما تبدو السيناريوهات صعبة خاصة أمام كل من باكستان والهند والصين، فقد تشكلت حول أفغانستان خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المصالح الجديدة للقوى الدولية والإقليمية.

الصعيد الداخلي في أفغانستان..

في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تُسرع خطى انسحابها من أفغانستان، وسعَت حركة "طالبان" سيطرتها في أفغانستان وعلى المعابر مع الدول المجاورة، مستغلة

الانسحاب الأمريكي في بسط سيطرتها على أفغانستان، ويبدو أن "طالبان" استغلت "انشغال القوات الأمريكية والأجنبية بالانسحاب من أفغانستان، وإخراج معداتها العسكرية، في السيطرة على الأماكن الاستراتيجية، واغتنام عشرات الآلاف من الأسلحة والذخيرة من القوات الأفغانية.

ومن ثم يعد أحد النتائج الأساسية المباشرة لانسحاب القوات الأجنبية هو سيطرة "طالبان" على الأراضي الأفغانية، حيث سرّعت "طالبان" من هذه الاستراتيجية مع بدء عمليات الانسحاب وما ترتب على ذلك من حدوث فراغ في القوة، ما أدى إلى قلب موازين القوى مع الحكومة الأفغانية خلال فترة زمنية قصيرة، ليس فقط بسبب تعزيز القدرات القتالية لطالبان في مواجهة قوات الأمن الأفغانية، ولكن بسبب الدور الذي لعبته هذه السيطرة في تسريع تحول ولاءات النسبة الكبرى من المجتمعات والقيادات المحلية الأفغانية إلى طالبان، خاصة مع قدرة الأخيرة على توفير الوظائف التقليدية للدولة، وعلى رأسها وظيفة الأمن التي تزداد أهميتها النسبية بشكل كبير حالياً، فضلاً عن احتمال تزايد نشاط "داعش" و"القاعدة".

تطورات الوضع الداخلي في أفغانستان بعد صعود "طالبان":

أعلنت الحركة إجراء محادثات بهدف تشكيل حكومة إسلامية شاملة ومنفتحة في أفغانستان، وذلك بعد سيطرتها على القصر الرئاسى فى كابول، وقال الرئيس الأفغاني أشرف غني: إنه غادر البلاد "لمنع المذبحة"، فيما أعلن المتحدث باسم المكتب السياسي لطالبان، "انتهاء الحرب في أفغانستان"، فيما أعلنت حركة طالبان، أنها منحت عفوا لجميع مسئولى الحكومة الأفغانية السابقة، بمن فيهم الرئيس أشرف غنى، وأكدت لهم أنه يمكنهم العودة والعيش فى أفغانستان.

ودعت حكومة تصريف الأعمال المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحركة "طالبان"، مطالبة واشنطن بالإفراج عن احتياطي البنك المركزي الأفغاني المحتجز خارج البلاد.

وقد حرصت الحركة – التي طالبت المجتمع الدولي منحها مهلة ٢٠ شهرا قبل

تقييم نتائج حكمها – على بث رسائل طمأنة بشأن ثلاث ملفات خلال المؤتمر الأول للحركة منذ الاستيلاء على الحكم، للتأكيد على أن هناك اختلاف هائل بين فكر الحركة الآن وما كانت عليه قبل ٢٠ عاما، مفادها:

- أنه لا مجال لـ(تصفية الحسابات)، "تطمئن العالم والولايات المتحدة وجيراننا أن الأراضي الأفغانية لن تستخدم ضدهم".. بالتوازي مع العفو عمن عملوا ضدها مع القوات الأجنبية وأن "أفغانستان بلدهم ولا يجب أن يغادروها"، في رسالة إلى الشعب الأفغاني.
- فيما يخص (الملف الطائفي).. أكد المتحدث الرسمي باسم حركة طالبان، "أنه لن يتم السماح بإثارة النعرات العرقية والقومية والدينية"، وتابع قائلًا: "نريد أن تكون أفغانستان دولة موحدة.. نتطلع إلى أن يكون هناك تعايش سلمي بين أطياف الشعب".. وأوضح "ذبيح الله مجاهد"، آن الفترة المقبلة ستشهد تغييرا إيجابيا وسيكون هناك أمن ونظام يخدم الشعب الأفغاني.
- بشأن ملف (المخدرات والسلاح).. أكدت "طالبان" أن أفغانستان لن تكون مركزًا لإنتاج المخدرات وتهريب السلاح، وستبذل الحركة قصارى جهدها لمنع حدوث ذلك، وشهدت السنوات الثلاث الماضية بعض أعلى مستويات إنتاج الأفيون في أفغانستان، وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحتى مع تفشي جائحة "كوفيد-١٩"، ارتفعت زراعة الخشخاش بنسبة ٣٧% العام الماضي، حسبما أفاد المكتب في مايو الماضي، وفي دعوة للاستثمار طلب المتحدث باسم طالبان من المجتمع الدولي "المساعدة"، عبر الاستثمار والدعم المادي، حتى تتمكن البلاد من الحصول على دخل إضافي لإنهاء تجارة وزراعة المخدرات.
- حول (وضع المرأة).. سيكون هناك "حضور نشط للمرأة الأفغانية، مع طمأنة العالم بأن حقوق المرأة محفوظة وفق الشريعة الإسلامية، وأن المرأة سيسمح لها بالعمل في البلاد".

وعلى الرغم من تطمينات الحركة بشأن الأوضاع ونظام الحكم في البلاد، وحديثها عن ور للمرأة، ودستور، فقد كان للمرأة الأفغانية حسابات أخرى فى مفهوم "طالبان" ما يثير المخاوف حول المرأة من حيث العمل ومشاركتها فى المجتمع، فبعد أن حصدت المرأة الأفغانية أعلى المناصب فى المجتمع، ظهر شبح يطاردها حول المجهول بعد أن أصبحت تحت سلطة طالبان، حيث كشفت الأمم المتحدة النقاب عن "تقارير تفيد بوقوع انتهاكات بحق النساء في أفغانستان بعد سيطرة حركة طالبان" على معظم البلاد، ودعت الأمم المتحدة المجتمع الدولي "لتقديم الدعم للأفغان الذين يتعرضون للخطر"، وشددت الأمم المتحدة، على أنه "يتوجب على طالبان الالتزام باحترام حقوق الإنسان".

وخلال حكم طالبان ١٩٩٦-٢٠٠١، لم تكن المرأة قادرة على العمل وفرضت عقوبات مثل الرجم في الأماكن العامة والجلد والشنق، ورغم إعلان حركة "طالبان": إنه لن يكون هناك عقاب للمعارضين ووعدها باحترام حقوق المرأة والأقليات والأجانب، لكن العديد من الأفغان متشككون ويخشون من اعتقال الأعداء القدامى والنشطاء.

ومن جهتها، دعت ممثلة مفوضية اللاجئين: "لتوفير الحماية لطالبي اللجوء من الأفغان"، محذرةً من "انتهاكات حقوق النساء والمدنيين في أفغانستان"، كما أشارت المفوضية لوجود "مئات الآلاف من الأفغان الذين تشردوا جراء المعارك".

في حين تسود توقعت في دوائر العمل الإنسانية الدولية بأن تزداد الاحتياجات الإنسانية للاطفال والنساء خلال الأشهر المقبلة وسط الجفاف الشديد ومايترتب عليه من ندرة المياه وكذلك العواقب الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لوباء كورونا وبداية فصل الشتاء، مشيرة إلى أن تلك هى الحقيقة المروعة التي يواجهها الأطفال الأفغان بغض النظر عن التطورات السياسية الجارية والتغييرات فى الحكومة.

يشار إلى أن وكالات إنسانية أممية كانت قد حذرت من عواقب عدم تمكينها من نقل إمدادات الاغاثة الانسانية إلى أفغانستان، وأكدت ضرورة إقامة جسر جوى إنسانى فورا للسماح بنقل الإمدادات الطبية والمساعدات الأخرى إلى أفغانستان.

الموقف الأمريكي

بعد ٢٠ عاماً من الحرب بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على سحب قواتها من أفغانستان إثر اتفاق أبرمته مع حركة "طالبان" العام الماضي.

جاء ذلك بعد مدة طويلة من المفاوضات المتعثرة على إثر إبرام واشنطن مع طالبان اتفاقًا في الـ٢٩ من فبراير ٢٠٢٠، وصف بالتاريخي، ينص على انسحاب القوات الأمريكية من البلاد خلال مدة ١٤ شهرًا، وتبادل الأسرى وإجراءات لبناء الثقة بين الجانبين، فضلًا عن إطلاق حوار ومفاوضات بين طالبان والحكومة الأفغانية.

كان الرئيس الأمريكي جو بايدن، قد أعلن في أبريل ٢٠٢١ أن "القوات الأمريكية ستغادر نهائياً بحلول ١١ سبتمبر من هذا العام"، تزامناً مع الذكرى السنوية للهجمات على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك عام ٢٠٠١، مؤجلاً بذلك الموعد النهائي الذي كان قد وافق عليه سلفه الرئيس السابق دونالد ترامب والذي كان من المقرر أن يكون في ١ مايو.

وقد ذكر الرئيس الأمريكي أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان يسير "بالضبط وفق المسار المقرر"، وقال البيت الأبيض: "أن استكمال الانسحاب النهائي من البلاد متوقّع في نهاية شهر أغسطس٢٠٢١".

وكانت الولايات المتحدة قد غزت أفغانستان في أكتوبر من عام ٢٠٠١ للإطاحة بحركة "طالبان"، التي فرضت على الأفغان نمطاً متشدداً من الاسلام منذ استيلاء الحركة على الحكم بعد الحرب الأهلية التي أعقبت طرد القوات السوفييتية التي غزت بدورها افغانستان في عام ١٩٧٩، متهمة إياها بإيواء "أسامة بن لادن" وشخصيات أخرى في تنظيم "القاعدة" مرتبطة بهجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة.

ولجأت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" لبدء مفاوضات دبلوماسية مباشرة مع حركة "طالبان" بعد أن أصبح الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان،

التي وصل عدد الجنود الأمريكيين فيها إلى ١٢٠٠٠ جندي مستهدفين بشكل مستمر، هدفًا استراتيجيًا لدى الحكومة الأمريكية.

وعقب خسارة الرئيس السابق "ترامب" وفوز الرئيس الحالي "جو بايدن" بالرئاسة، لم يتنصل رئيس الولايات المتحدة الجديد من الاتفاق، ولكنه رأى أن الجدول الزمني للانسحاب ليس عمليًّا، واعدًا بإتمامه في الذكرى السنوية للهجمات أي في الـ١١ من سبتمبر المقبل.

ففي أبريل من العام الحالي، أعلن "بايدن" الأمريكيين أنه سيعيد القوات إلى الوطن على الرغم من ضغوط القادة العسكريين الكبار للإبقاء على الـ ٢٥٠٠ فرد المتبقين لمنح القوات الأفغانية مزيدا من الوقت لتحمل المسئولية بشكل كامل.

وفي ٨ يوليو ٢٠٢١، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إن ٣١ أغسطس المقبل سيكون تاريخ انتهاء انسحاب قوات بلاده من أفغانستان، زاعماً أن واشنطن "حققت أهدافها" في مكافحة التهديد الإرهابي. ولم تذهب إلى أفغانستان "لبناء أمة"، بل تلك "مسئولية" الأفغان، حسب تعبيره، معرباً عن "ثقته في قدرة" الجيش الأفغاني للتصدي لحركة طالبان.

وعلى الرغم من التهديدات التوسعية لحركة "طالبان" في أفغانستان، حدد الرئيس الأمريكي جو بايدن الخميس ٣١ أغسطس موعداً لانتهاء انسحاب قوات بلاده من هذا البلد الآسيوي بعد نحو ٢٠ عاما على تدخلها، كما أعرب عن ثقته في الجيش الأفغاني واعتبر أن سيطرة حركة "طالبان" على البلاد ليست حتمية.

وتعهد الرئيس الديمقراطي مواصلة دعم الحكومة الأفغانية وقواتها، قبل أن يؤكد أن آلافاً من المترجمين الأفغان الذين عملوا مع القوات الأمريكية ويواجهون تهديدات من مقاتلي طالبان سيتمكنون من اللجوء إلى الولايات المتحدة.. وقال "ثمة مكان لكم في الولايات المتحدة، لو اخترتم ذلك"، مضيفا "سنقف معكم كما وقفتم معنا".

وبعد دخول طالبان العاصمة الأفغانية كابول يوم ١٥ أغسطس الجاري، دافع

الرئيس الأمريكى جو بايدن عن قراره بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان، وهو ما أدى لسيطرة حركة طالبان على أفغانستان، قائلاً: "لن نمرر تلك الحرب لرئيس أمريكى خامس"، وقال "بايدن" فى تغريدة عبر حسابه الرسمى بتويتر: "ترأس أربعة رؤساء أمريكيون وجود القوات الأمريكية في أفغانستان، اثنان من الحزب الجمهوري واثنان من الديمقراطيين، لن نمرر هذه الحرب إلى رئيس خامس، وقد أدى دخول طالبان العاصمة الأفغانية كابول إلى تراجع شعبية "بادن"

وقد اتخذت إدارة الرئيس جو بايدن قراراً لاحقاً بتجميد احتياطيات الحكومة الأفغانية المودعة في المصارف الأمريكية، ومنعت "طالبان" من التصرف بمليارات الدولارات الموجودة لديها، ما يحرم حركة طالبان من مليارات الدولارات الأمريكية.

وترغب واشنطن في الخروج من أفغانستان لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بنتائج تدخلها فيها وأولويات سياستها الخارجية وبعض الديناميات الداخلية، ولكنها لا ترغب بالتأكيد بخسارتها كليًّا أو فقد الدور والتأثير فيها تمامًا، ما يُحوج إلى طرف ما يقوم بهذه المهمة، ولعل هذا ما يفسر مسعى أمريكا لدعم الوجود التركي في أفغانستان، على خلفية ما يثار بشأن احتمال تكليف الجيش التركي وليس الجيش الأفغاني بمهمة تأمين مطار كابل الدولي بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة وحلف الناتو من أفغانستان.

وقد تعهدت الإدارة الأمريكية لكي تتمكن واشنطن من مواجهة التهديدات الإرهابية في أفغانستان عقب إتمام الانسحاب بتبني استراتيجية "ما وراء الأفق" لمواجهة الإرهاب، وترتكز هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي على مواجهة التنظيمات الإرهابية داخل الأراضي الأفغانية عبر شن العمليات الجوية من الدول المجاورة لها،

وخلال أشهر قليلة من توليه الحكم، سعى الرئيس الأمريكى جو بايدن لطى صفحة من تاريخ حروب أمريكا فى الخارج بإعلان سحب القوات القتالية من أفغانستان ثم من العراق، فيما رأت صحيفة "واشنطن بوست" أنه يعكس رغبة الرئيس فى إنهاء فترة ما بعد ١١ سبتمبر.

ووصفت الصحيفة إعلان الرئيس "بايدن" أن الولايات المتحدة ستنهى مهامها القتالية فى العراق بنهاية العام بأنه أحدث محاولة من جانبه لدفع الدبلوماسية الأمريكية لما بعد فترة أعقاب أحداث سبتمبر، وتحويل التركيز بعيدا عن الإرهاب والشرق الأوسط ونحو تهديدات أخرى مثل الصين والحرب الإلكترونية.

ورأت الصحيفة أن هذه الخطوات معا تمثل ما قد أصبح أحد ركائز السياسة الخارجية لـ"بايدن"، فبعد عقدين مما يرى أنه رد فعل عفا عليه الزمن لأحداث ١١ سبتمبر والهجمات الإرهابية ، والتركيز بقوة أكبر على الصين التى يراها أكبر تهديد للأمن الأمريكى.

وثمة تحذيرات بشأن هذه الخطوة بشكل مباشر، فقد وصف السيناتور الجمهورى البارز ليندسى جراهام نهج بايدن بأن كارثة تتكون ويخاطر بعودة ظهور كلا من "القاعد"ة و"داعش".

وعلاوةً على ما سبق، لا تهدف الإدارة الأمريكية إلى وقف كل عمليات القتال في أفغانستان، وإنما تسعى إلى إطلاقها من الدول المجاورة في ظل تعهدها باستمرار تقديم الدعم للشعب والحكومة الأفغانية، كما أن واشنطن لا تستطيع أن تتوقف عن مواجهة الإرهاب في أفغانستان، حيث إن المخاطر المنبثقة عن التنظيمات الإرهابية لم تنتهِ بعد، حيث أفاد تقرير غير سري أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية خلال العام الحالي، بأن تنظيم القاعدة يستمر في التعاون مع حركة "طالبان"، فضلًا عن كونه يستحوذ على نفوذ كبير داخل أفغانستان، وأشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة خلال شهر يونيو ٢٠٢١ إلى تمركز عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة على الحدود بين أفغانستان وباكستان، الأمر الذي يهدد بإعادة تنظيم جهودهم لتشكيل شبكة متطرفة في هذه المنطقة.

وقد حذّرت الولايات المتحدة من أن أفغانستان قد تصبح "دولة منبوذة" إذا استولت "طالبان" على السلطة بالقوة.

وقد اكشفت مصادر صحفية أوروبية أن قرار الرئيس الأمريكي بالسماح لأفغانستان بالسقوط في يد طالبان أثار قلق المسئولين الأوروبيين من أنه سارع عن غير قصد لما بدأه سلفه دونالد ترامب وهو المساعدة فى تدهور التحالف الغربي وكل ما من المفترض أن يمثله في العالم.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة واجهت تحديا كبيرا تمثل فى إجلاء المواطنين الأمريكيين والأفغان الذين عملوا مع المصالح الأمريكية خلال العقدين الماضيين، بعد أن استطاعت حركة "طالبان" السيطرة على أفغانستان خلال أيام قليلة من انسحاب القوات العسكرية من البلاد.

موقف الصين..

رغم ترحيب الصين بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان من حيث المبدأ، إلا أنها انتقدت ما وصفته بـ"الانسحاب المفاجئ"، وفق تعبير المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، هوا تشونينج، حيث سيؤثر قرار واشنطن بسحب ٢٥٠٠ جندي، وهو قوام القوات الأمريكية المتبقية في أفغانستان، على رؤية الصين لمصالحها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية بشكل مباشر.

وعلى الرغم من أن بكين لم تخف أيضاً قلقها من احتمالات صعود "طالبان"، فقد دعت إلى إلغاء تجميد أموال أفغانستان في الخارج بعد سطيرة طالبان على أفغانستان، وأعلنت أنها تحافظ على تواصل بين سفارتها في أفغانستان وحركة "طالبان"، وإن لم تفصح بعد عما إذا كانت تنوي الاعتراف بحكومة حركة "طالبان" في أفغانستان.

لكن في الوقت نفسه تُعدْ بكين لتعزيز حضورها داخل أفغانستان فقد تكون الفرصة المناسبة، خاصة أمام الطموح الصيني في التوسع جنوب آسيا عسكريا واقتصادياً وتحديداً إلى مشاريع مبادرة الحزام والطريق، حيث تسعى الصين لسد فراغ الولايات المتحدة في أفغانستان باستثمارات عملاقة، وذلك بعد مغادرة قوات الأخيرة من البلاد.

ومن ثم فقد ظهرت الصين، منذ نجاح حركة طالبان في السيطرة على العاصمة

الأفغانية كابل، كأكبر مدافع عن إبقاء الاتصالات مفتوحة مع الحركة، ومنحها فرصة وتقديم الدعم لنظامها الجديد، لكنها في نفس الوقت حافظت على مقاربة حذرة ومشروطة بضرورة تنفيذ طالبان لوعودها أولاً فيما يتعلق بعدم توفير ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية، خصوصاً المرتبطة بالمسلمين "الإيجور".

لكن التطمينات التي أطلقتها الحركة لا تبدو حتى الآن كافية بالنسبة للصين، فبكين لا تثق في "طالبان"، ويعتقد متخصصون في الشئون الصينية أنه مهما كانت تطمينات حركة "طالبان" للحكومة الصينية، ومهما بلغ استعداد الحركة لغض الطرف عن ملف "الإيغور" في إقليم شينجيانج الصيني، فإن هيمنة "طالبان" على أفغانستان تخلق بيئة من المرجح أن تكون مناسبة لازدهار العديد من هذه المجموعات المتطرفة التي تثير قلق بكين.

وتتخوف بكين من التأثير السلبي لعدم الاستقرار في آسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي، ومن أن يؤثر هذا الانسحاب على المشروع الاستراتيجي الصيني "الحزام والطريق" الذي أطلقه الرئيس شي جين بينغ في ٢٠١٣، ويمر في دول كثيرة أبرزها دول أسيا الوسطى، التي تقع أفغانستان في القلب منها،وتراهن الصين بحسب تقديرات وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، على شركائها في منظمة شنغهاي؛ للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة، وتعزيز الحوار الاستراتيجي الصيني الباكستاني حول تعزيز السلام في أفغانستان، لكن التخوف الصيني يأتي أيضاً من انتشار الأفكار المتطرفة في المنطقة أو التحالف بين الجماعات الراديكالية في أفغانستان مثل "داعش"، مع التنظيمات المناهضة للدولة الصينية في إقليم شينجيانغ "تركستان الشرقية".

لكن، بشكل عام، بات واضحاً أن للصين مصلحة كبيرة في تحقيق السلام في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية، فإذا تحقق الاستقرار، يمكن للصين أن تمد مبادرة "الحزام والطريق" إلى أفغانستان من خلال الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، ومن ناحية أخرى، يمكن للفوضى في أفغانستان أن تشكل بيئةً خصبة

للتطرف والإرهاب، مما يُضر باستراتيجية الصين لتحقيق الاستقرار في إقليم "شينجيانغ".،ومن ثم يتبين للراصد أن الصين تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات لتحلّ مكان الولايات المتحدة في أفغانستان، وأبرزها الجانب الاقتصادي، حيث تدرس السلطات في كابول تمديد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وهو مشروع اقتصادي ضخم يضم عددا من مشاريع البنى التحتية بقيمة ٦٢ مليار دولار، ويهدف لإنشاء طريق بري يربط بين مدينة كاشغر في الصين وميناء كوادر الباكستاني، ويعد جزء من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

ويمكن لأفغانستان أن تمنح الصين موطئ قدم استراتيجي في المنطقة للتجارة مع الدولة التي تمثل محوراً مركزياً يربط الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا.

ومن ثم يتبين أن رحيل واشنطن من أفغانستان، يمنح بكين فرصة استراتيجية غير مسبوقة، وفقاً للعديد من رؤى البراء والمختصين الذين يعتقدون أنه "مع خروج الوضع الأمني في أفغانستان عن السيطرة، هناك الكثير الذي تستطيع الصين القيام به لترسيخ وجودها"، و"سيعتمد ترسيخ تواجد الصين في أفغانستان بشكل كبير على ما إذا كانت بكين ستتوصل إلى تفاهم مع حركة طالبان".

وتعكس رؤى خبراء الشأن الأفغاني إمكانية وجود الصين في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي بغرض الاستثمار، وإعادة بناء البنية التحتية، مع التأكيد على أن حركة "طالبان" ليس لديها أي اعتراض على الوجود الصيني.

تأثير الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على التنافس بين واشنطن وبكين:

اتساقاً مع تركيز واشنطن على التنافس مع الصين باعتبارها التحدي الجيوسياسي الأبرز الذي يواجهها في القرن الحالي، دافع داعمو الانسحاب الأمريكي من أفغانستان عن هذه الخطوة باعتبارها ستعمل على تقوية التنافس مع الصين، فيما رأى منتقديها أنها ستعمل على إضافة المزيد من الصعوبات على السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان من الناحية العسكرية والدبلوماسية والمالية، ومن ثم لن تتمكن من تعزيز منافستها مع بكين في إطار منافسة القوى العظمى.

ووفقاً لدوائر التحليل والرصد الإعلامي الدولي، كان من البديهي أن يتخذ "بايدن" قراراً منذ ما يقرب من شهرين لانسحاب القوات الأمريكية بشكل نهائي من أفغانستان للحد من تقيد الولايات المتحدة في حرب يبدو أن لا نهاية لها، لكي يتفرغ لمواجهة التحديات المنبثقة من الصين، والتي تنافسها على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وذلك على خلفية إعلان الرئيس الأمريكي عن ثمة حاجة لإعادة توجيه اهتمام وقدرات الولايات المتحدة إلى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الأكثر إلحاحًا والتي يأتي على رأسها المنافسة "الشديدة" مع الصين.

وفي هذا الصدد اعتبر كل من "ريتشارد فونتين" و"فانس سيرشوك" في مقال رأي نُشر موقع مجلة "ذا أتلانتيك" في ٢٠٢١/٦/٢٥، بعنوان "كيف سيؤثر الانسحاب من أفغانستان على علاقة الولايات المتحدة مع الصين"، أن الأسباب التي تروج لها الإدارة الأمريكية حول الانسحاب العسكري من أفغانستان، والتي تتمثل في تعزيز القدرة التنافسية مع الصين، ليست مقنعة، حيث إن ملامح استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفغانستان لفترة ما بعد الانسحاب تثير الشكوك والغموض بشأن قدرة واشنطن على التنافس الفعال مع بكين، حيث يبدو أنها ستقوض من القدرة الاستراتيجية للولايات المتحدة في مواجهة الحزب الشيوعي الصيني.

وتبنت الصين، خلال الأعوام الماضية، رؤية تعكس إيمانها بأن الولايات المتحدة لن تنجح في إلحاق هزيمة حاسمة بحركة طالبان، وأن الحركة ستستمر في السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي الأفغانية بعد انسحاب القوات الأمريكية، وربما تصبح مشاركاً في الحكم. وقاد هذا الاعتقاد، الذي ثبتت صحته لاحقاً، إلى توظيف الصين روابطها الوثيقة مع باكستان لتعزيز علاقاتها بطالبان.

وبات ملحوظاً أن الولايات المتحدة لا تشعر بارتياح تجاه هذه العلاقات بين الصين وطالبان؛ إذ كانت تأمل، بضغط من حكومة كابول، بأن تتمكن باكستان من إقناع الصين بفك ارتباطها بطالبان قبل سحب القوات الأمريكية لضمان قوة واستقرار الحكومة

المركزية. لكن، عكس رغبة واشنطن وكابول، تمكَّنت باكستان وطالبان من إقناع الصين بقدرتهما على ضمان عدم استغلال الأراضي الأفغانية من قبل المقاتلين الإيغور لشن أعمال عدائية ضد الصين، وجاء ذلك متصلاً مع القناعة الصينية بأن هزيمة طالبان في الحرب باتت هدفاً بعيد المنال.

واستغلت الصين علاقاتها المتنامية بطالبان، خلال الستة أعوام الماضية التي تخللتها زيارة نائب رئيس الحركة عبد الغني برادار إلى بيجين في ٢٠١٩، للضغط على الحركة للانخراط بشكل إيجابي في مفاوضات السلام مع الحكومة في الدوحة، وتُظهِر هذه السياسة الصينية دعم بكين لتحوُّل طالبان إلى شريك قوي في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، في مقابل تعهُّد طالبان بضمان أمن الحدود مع شينجيانغ، وهو أولوية بالنسبة لقادة الحزب الشيوعي، حيث تتركز المصالح الأمنية الأساسية للصين في جنوب آسيا في منع أسلمة وتطرف أقلية الإيغور في الإقليم شينجيانغ الحدودي، خصوصاً مع رغبة مقاتلين ينتمون للإيغور في العودة من سوريا، وفي أفغانستان، يخشى المسئولون الصينيون من وحدات تابعة لمقاتلين سابقين في حركة تركستان (أو شرق تركستان) الإسلامية ينتشرون بين صفوف حركة "طالبان"، منذ نجاح الحركة في السيطرة على إقليم بادخشان وممر واخان الواقعين بالقرب من الحدود الصينية عام ٢٠١٩، وقد حرصت الصين على تضمين مخاوفها من دعم المقاتلين الإيغور في اتفاقات "حُسْن الجوار" التي وقعتها مع دول وسط آسيا، وفي بروتوكول مكافحة الإرهاب الخاص بمنظمة شانغهاي للتعاون.

ويُشكِّل صعود تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفغانستان، ضمن ولاية "خرسان"، أحد مصادر القلق الصيني أيضاً، إذ يُعَد التنظيم عامل جذب للمقاتلين "الإيغور" المنشقين عن صفوف حركة طالبان. ورغم محاولة الحركة وضع تنظيم الدولة الإسلامية تحت السيطرة، يخشى مسؤولون في بيجين عدم استمرار ذلك طويلاً بعد انسحاب القوات الأمريكية.

كما تأمل الصين في تشكُّل حكومة متوازنة وتشمل عناصر مؤثرة أخرى، إلى جانب الشخصيات البارزة في الحكومة الحالية وطالبان، لتقليل النفوذ السياسي الأمريكي على عملية صنع القرار في كابل بعد الانسحاب.

لكن بالتوازي مع الخلافات الأمنية والسياسية بين الصين والولايات المتحدة، بات واضحاً أن واشنطن قلقة أيضاً من إمكانية تنامي المصالح الاقتصادية الصينية في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأمريكية.

موقف روسيا:

مع تسارع وتيرة الانسحاب الأمريكي الكامل من أفغانستان، بدأت تتكشف عدة سيناريوهات ومواقف من الدول الكبرى في العالم، كروسيا، حول السيناريو المتوقع حدوثه في هذه البلاد بعد خروج الأمريكان من البلد المأزوم، وسيطرة حرة "طالبان" على الأراضي الأفغانية.

وقد نددت موسكو بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ولم تخفي روسيا قلقها هي الأخرى، بل أعلنت استعدادها لأي تطور محتمل، وتدرك موسكو خطر بقاء أفغانستان في حالة من الفوضى، التي سينعكس على الاستقرار في دول آسيا الوسطى.

وفي تطور لاحق، بعد سيطرة طالبان على أفغانستان، اعتبر الرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١: أن "انسحاب قوات التحالف الغربى من أفغانستان كان خطوة متسرعة"، وأكد بوتين فى كلمة خلال قمة "منظمة معاهدة الأمن الجماعى"، على ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود لضمان أمن دول المنظمة، على خلفية الأوضاع فى أفغانستان، معرباً عن قلقه العميق إزاء الأحداث فى أفغانستان والتهديدات المحتملة، مؤكداً على ضرورة منع تسرب الفكر المتطرف إلى بلدان الجوار.

وأكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف إن موسكو مستعدة لدعم الحكومة الجديدة إذا كانت حكومة شاملة لكل العرقيات الأفغانية.. وكان "لافروف"، قد أكد في وقت سابق أن "موسكو لا تفرض أى شروط على حركة طالبان، لكنها تراقب كيف تنفذ

الحركة وعودها".. وتابع أن "لا أحد يستعجل للاعتراف بـ"طالبان"، لكن موسكو تجرى اتصالات مع الحركة بشأن القضايا المتعلقة بإزالة المخاطر على جيرانها في آسيا الوسطى.. وألمح "لافروف" إلى أن روسيا لن تتحمل مسئولية أزمات الهجرة المحتملة الناجمة عن تصرفات الغرب.. لافتاً إلى ضرورة الانتقال العاجل إلى حوار وطني بمشاركة جميع القوات الأفغانية المعارضة، وجميع الجماعات العرقية والطائفية في أفغانستان، يسمح بتشكيل حكومة تمثيلية.

ويشار إلى تصريحات المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميترى بيسكوف بأن "الأحداث الجارية في أفغانستان، تثير قلق روسيا العميق، وهي مستعدة للعمل مع الشركاء على خلفية التهديدات المحتملة.

وتسعى روسيا كما الصين لإيجاد موطئ قدم لهما في أفغانستان، إما من خلال باب الاقتصاد وإعادة الإعمار، أو من خلال مساعدة الجيش الأفغاني في محاربة تنظيم الدولة "داعش".

وحول إمكانية التدخل الروسي عسكرياً في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي وسيطرة طالبان، استبعد المختص في الشئون الأفغانية، "بشير عمر"، في تصريحات صحفية تدخل أي قوات أجنبية في أفغانستان، خاصة بعدما تعرضت له القوات الأمريكية على مدار أكثر من ٢٠ عاماً، وقد كشفت موسكو أن مسألة إرسال قوات عسكرية إلى أفغانستان أمر غير مطروح، مؤكدة أن "طالبان" لا تحتاج إلى دعم عسكرى من أى جهة.

لا يخفى على أحد أن الخروج الأمريكي من أفغانستان كان مطلباً روسياً، وتعارض روسيا نشر قواعد أمريكية جديدة في دول جوار أفغانستان، خاصة في طاجيكستان وقرغيزيستان وأوزباكستان، وذلك وفق مدير جهاز المخابرات الخارجية الروسية، "سيرغي ناريشكين"، الذي عبَّر عن أمل روسيا في رفض دول الجوار الأفغاني نشر قواعد أمريكية في المنطقة.

ولدى روسيا سلسلة من القواعد العسكرية في المنطقة منها الفرقة السابعة، وتتمركز في أبخازيا، وبها ٤٠٠٠ جندي روسي، والفرقة ١٠٢ في أرمينيا، ويعمل بها نحو ٥٠٠٠ جندي روسي، كما توجد قاعدة عسكرية ومحطة إنذار مبكر ومنصات دفاع جوي في كازاخستان، بالإضافة إلى الفرقة ٢٠١ العسكرية في طاجيكستان، وهي قاعدة كبيرة تضم ٧٥٠٠ جندي، وتكتسب أهميتها من وجودها على الحدود الأفغانية، وذلك وفق تقرير نشرته وكالة "سبوتنيك" الروسية.

موقف إيران:

تعد الحسابات الإيرانية في أفغانستان أكثر تعقيداً حيث يتحدث قطاع من الشعب الأفغاني، الذي يتجاوز ٣٢ مليون نسمة، اللغة الفارسية الأفغانية، وخاصة أقلية الهَزَارَة الشيعية، وتراقب طهران عن كثب تطور الموقف في افغانستان، مع الانسحاب الأمريكي، وسيطرة حركة طالبان على كافة الأراضي الأفغانية.

وعلى الرغم من علاقاتها مع الجناح العسكري لطالبان، كانت طهران أيضًا على اتّصالٍ مستمر مع مكتبها السياسي في الدوحة، ودعت أعضاء طالبان مراراً إلى محادثات، في ظلّ جهودٍ باكستانية وأمريكية للتوصُّل إلى شروط اتفاق سلامٍ مُحتمَل مع الميليشيا، وفي ١٤ أبريل ٢٠١٩، عينت إيران السفير إبراهيم طاهريان مبعوثًا خاصًا لها إلى أفغانستان، وفي ٧ يوليو ٢٠٢١، أجرت إيران محادثاتٍ بين الأفغان في طهران مع شير محمد عباس ستانيكزاي، على رأس وفد طالبان.

لقد نسجت إيران علاقات جيدة مع طالبان خلال السنوات الماضية لعدة أهداف؛ أولها: ضمان عدم استهداف طالبان للهَزَارَة، وثانياً: حتى تظل منطقة غرب أفغانستان مكاناً للنفوذ والمبادلات التجارية مع إيران؛ لهذا استضافت طهران مؤخراً الحوار الأفغاني.

وبصرف النظر عن المشاركة السياسية والإعلامية لإيران، فإنّها لم تكُن قادرةً على تمكين الأقلّية الشيعية في أفغانستان من المشاركة بشكلٍ جيّدٍ في حكومة "كرزاي"

السابقة، ولا في حكومة "غني" السابقة، ومع ذلك، لديها أكثر من ١٠٠٠٠ مقاتلٍ شيعيٍ مُدرّب (لواء فاطميون)، الذين عاد الكثير منهم إلى أفغانستان بعد مشاركتهم في الحرب الأهلية السورية.

أمام هذه التطورات، ذهب البعض في طهران إلى اعتبار أن التوسع الذي قامت به "طالبان" يأتي قبل أشهر من موعد الانسحاب الأمريكي من هذا البلد، وأن الدافع وراء هذا الأمر لا يبتعد عن كونه اتفاقاً بين واشنطن وطالبان على فرض أمر واقع سياسي وعسكري جديد يعوّض الخروج الأمريكي وخسارته للدور المباشر، والهدف الرئيس منه هو الضغط على الدول المعنية بالأزمة الأفغانية، خصوصاً إيران، وتحويل الانسحاب أو الخروج، إلى مصدر قلق وتهديد للأمن القومي واستقرار الحدود الشرقية.

هذه التحولات الخطيرة، رأت فيها جهات مقربة من مصادر القرار والقيادة العليا للنظام الإيراني، وفي موقف يتعارض مع قراءة مؤسسة "الحرس الثوري" العسكرية والمعنية مباشرةً بالتعامل مع الساحة الأفغانية، أن حركة طالبان الحالية تختلف عن "طالبان" عند ظهورها وسيطرتها في المرة الأولى، لجهة أن التقدم العسكري الذي حققته الحركة وسيطرتها على المدن والمناطق الأفغانية لم يترافق مع عمليات قتل وذبح للمواطنين المختلفين معهم في القومية والمذهبية كما حدث عام ١٩٩٨، أي أن "طالبان" الجديدة تختلف عن المثال الداعشي الذي شُهد في العراق وسوريا في السنوات الأخيرة، بخاصة أن دخول طالبان إلى المناطق الشيعية في "مزار شريف" لم يحدث فيه أي جرائم بحق أبناء المذهب الشيعي، بل اقتصرت المعارك على أطراف المدن مع القوات الحكومية، وهي معارك حاولت فيها "طالبان" تجنبها والبحث عن تسويات مع ممثلها الشعبيين والرسميين، قبل الاستيلاء على العاصمة كابول.

أطلق أصحاب هذا الموقف من قراءةٍ للحدث الأفغاني تقوم على أن إدارة الحرب في أفغانستان خارجة عن إرادة الأطراف الداخلية، والجهات التي تشكل أطراف الصراع،

بحال كانت الحكومة الرسمية أو حركة طالبان أو القوى السياسية والعسكرية الأخرى، لا تستطيع اتخاذ قرار بمفردها أو بشكل مستقل، وأن الذي يحدد أفق الحرب وجغرافيتها وقدرة أي من الأطراف على الحسم والتأثير في مسارات الأمور تتم من خارج الحدود وبتخطيط من قوى غير أفغانية، إقليمية ودولية.

ويبدو أن إيران مستعددة لأن تكون صاحبةَ النفوذ المحوري في أفغانستان، بعد خروج خصمها من البلاد، فيما لا يزال الاستثمارُ الإيراني متعدِّد الجوانب في أفغانستان، وبحسب تقارير إعلامية دولية، على مدى العقود الماضية، كانت أفغانستان ذات أهمية حيوية قصوى لحاجتين أساسيتين، وهما: المعدات العسكرية التكنولوجية المتقدّمة، والحصول على الدولار الأمريكي، وتعدّ إيران العميل المفضل لطالبان، فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة التي استولت عليها والمسروقة والمعطلة، وغالبا ما تكون إيران في حاجةٍ ماسة إلى الأنظمة الفرعية المتطورة، والتي يمكن استخدام بعضها في الصواريخ والطائرات المسيرة والقنابل، بينما يتم استخدام البعض الآخر منها لأغراضِ الهندسة العكسية، وإنتاج الأسلحة بكميات كبيرة.

وتعد أفغانستان خزانا ضخماً للدولار الأمريكي، إذ يبلغ حجم المبلغ الذي هربته حاليا حوالي ٤ مليارات دولار، ومع عزم إدارة "بايدن" رفعَ العقوبات عن إيران، فمن المحتمل أيضاً أن يتضخّمَ خطّ الإمداد للدولار الأمريكي من أفغانستان، وبصرف النظر عن التجارة غير المشروعة التي تصل إلى المليارات، فإنّ التجارةَ الرسمية تصل إلى ملياري دولار سنوياً بين البلدين.

على المدى القريب، فإن إيران ستُواصل المشاركةَ السياسية والدبلوماسية العلنية على المستويين الثُنائي والمتعدّد الأطراف، أمّا من وجهة نظر "طالبان"، فإنّ إيران شريكٌ أفضل من باكستان المُنهَكة والمنطوية، التي ينصَبُّ اهتمامُها الأساسي بأفغانستان في التحقُّق من طموحات الهند، ومع سيطرتها على البلدات المجاورة، ستسعى طالبان إلى تأمين ما تحتاجُه من أموال، عن طريق تهريبِ البضائع والمخدّرات والأسلحة والبشر.

وقد تواترت تقارير عن مسعى إيران سرا لتسليح قومية "الهزارة" الشيعية في البلاد، استعدادا لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، خشية احتمالات أن تتعرض المجتمعات العرقية الفارسية والشيعية للخطر، فضلاً عن إرسال موجات من اللاجئين الأفغان عبر الحدود.

مخاوف من صعود (داعش) وجماعات الإرهاب

بالرغم من وجود توافقات دولية وإقليمية على أهمية الاستقرار في أفغانستان، لايزال مستقبل أفغانستان، التي مزقتها الحرب والتي تعتبر خالية من أي قدرات لبناء مؤسساتها، يتسم بالغموض وعدم اليقين، خاصة بعد سقوط البلاد في أيدي "طالبان" وانهيار حكومة الوحدة الوطنية.

وترجح رؤى المتشائمين من صعود "طالبان" مجدداً عودة الحركة بعد فرض السيطرة الكاملة على مقدرات أفغانستان إلى كل ما فعلته من قبل، من اضطهاد وتعذيب وقتل كل من يعارضها؛ واستعباد وإهانة الأفغانيات، ومنعهن من الحصول على التعليم، وتدمير كل ما يتعارض مع وجهة نظرهم للعالم.

في الوقت نفسه، حذر روبرت كلارك، من مركز أبحاث "هنري جاكسون للأمن القومي"، من الجماعات الإرهابية الأخرى مثل "داعش" التي تتطلع إلى ترسيخ موطئ قدمها في أفغانستان، وهي التحذيرات التي بدت ملامحها تلوح في الأفق مع هجمات "داعش" الأخيرة في الأراضي الافغانية، حيث أدت عودة طالبان لإثارة مخاوف إحياء الإرهاب فى أوروبا والولايات المتحدة.

سادت تحذيرات إقليمة ودولية من أن تنظيم "داعش" أصبح يمثل تهديداً متنامياً لحكومة "طالبان" الجديدة فى أفغانستان، حيث أن الأول أصبح يقلب الأمن ويثير أجراس الإنذار للمجتمع الدولى، وابرزت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في ٥ نوفمبر ٢٠٢١، "إنه بعد مرور شهرين على سيطرة طالبان على البلاد، فإن تنظيم داعش فى أفغانستان المعروف باسم (داعش خرسان) قد صعّد من هجماته فى جميع

أنحاء البلاد وفرض ضغوط على الحكومة الجديدة غير المختبرة، ودق أجراس الإنذار فى الغرب بشأن احتمال عودة صعود جماعة يمكن أن تشكل فى نهاية الأمر تهديداً دولياُ.

وكانت الهجمات الأخيرة التي نفذها مقاتلو "داعش"، فى أغلبها، تستهدف وحدات طالبان والأقلية الشيعية، وقتلت الهجمات الانتحارية فى العاصمة كابول والمدن الأم مثل قندوز فى الشمال وقندهار فى معقل طالبان بالجنوب ٩٠ شخصا على الأقل وأصابت المئات الآخرين فى غضون أسابيع.

وقد وضع هذا طالبان فى موقف محفوف بالمخاطر: فبعد أن أمضت ٢٠ عاما فى القتال كجماعة متمردة، وجدت نفسها تكافح لتوفير الأمن والوفاء بالتزاماتها بالقانون والنظام، وقد تبين أن هذا يمثل تحدياً خاصاً لطالبان أثناء محاولتهم الدفاع عن أنفسهم والمدنيين فى المدن المزدحمة فى ظل هجمات شبه يومية اعتمادا على جيش تم تدريبه فى حرب العصابات الريفية.

وتخوض حركة "طالبان"، التى رفضت التعاون مع الولايات المتحدة فى محاربة "داعش"، الحرب بشروطها الخاصة، وبتكتيات وإستراتيجيات تبدو أكثر محلية من كونها حملة حكومية تستهدف تنظيماً إرهابيا ، وأن الزيادة فى الهجمات قد أججت مخاوف متزايدة بين المسئولين الغربيين، الذين تنبأ بعضهم بأن "داعش" التى عادة ما كانت تعتبر تهديداً إقليمياً، يمكن أن يصبح لديها القدرة على ضرب الأهداف الدولية فى غضون ما بين ستة إلى ١٢ أسبوعا.

كما أن القلق الرئيس لدى المجتمعات الاستخبارات الغربية، هو أنه لا يوجد طريقة تذكر لقياس كفاءة طالبان فى مواجهة "داعش خرسان"، فلا يوجد وصول موثوق به للاستخبارات، حيث أن رحلات الطائرة المسيرة لا توفر إلى معلومات مجزاة بالنظر إلى المسافة التى يتعين عليها قطعها لمجرد الوصول إلى أفغانستان، وفقا لمسئولين أمريكيين، ناهيك عن انهيار شبكة المخبرين الموجودين بالفعل.

كما جاءت التصريحات الروسية حول أفغانستان على لسان وزير الخارجية الروسي في وقت سابق، عبر تأكيده أن التهديدات بوقوع هجمات إرهابية في أفغانستان تتزايد في ضوء انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، خاصة أن تنظيم "داعش" (المحظور في روسيا) يعزز من وجوده شمالي أفغانستان.

وكان "لافروف" قد ألمح في تصريح له، ٨ يوليو ٢٠٢١، إلى إمكانية تدخل روسيا في أفغانستان، خاصة في شمالها، وهي أماكن تتجمع فيها عناصر من "داعش"، حسب تصريحه.. وقد كشفت تصريحات "لافروف" عن وجود نية روسية حقيقية للتدخل عسكرياً في أفغانستان، بحجة محاربة "داعش"، وهو ما قد يخلق صراعاً مع حركة "طالبان" التي تؤكد أنها لن تقبل بوجود أي قوات أجنبية، ، في الوقت الذى أكدت فيه وزارة الخارجية الروسية، أن رفع طالبان من قائمة الإرهاب يتوقف على أفعالها.

وكانت وكالات الاستخبارات الأمريكية قد أشارت من عدة أشهر إلى أن الجماعات الإرهابية الداخلية تسعى لإعادة بناء نفسها فى ظل طالبان فى أفغانستان، وتعزيز المتطرفين فى أوروبا والولايات المتحدة، وقد أثار تحرير الآلاف من السجناء من قاعدة "باجرام" العسكرية وأحد سجون العاصمة كابول، سخرية من تعهدات طالبان بعدم السماح لأفغانستان بأن تصبح مرة أخرى ملاذا للإرهاب الدولى، مع مخاوف قدرة جماعتي "داعش" و"القاعدة" من العودة مجدداً واستعادة القوة فى ظل الفراغ فى أفغانستان، رغم أن الجماعتين قد تقلصتا.

ويشار هنا إلى أن المسئولين الأمريكيين يرون أن بقايا تنظيم "داعش" لا تزال نشطة في أفغانستان وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من إعادة تشكيلها بطريقة أكبر في ظل خضوع أفغانستان لحكم طالبان.

تعهدات المجتمع الدولي بشأن مستقبل الأوضاع في أفغانستان

وسط ضبابية المشهد بعد استيلاء حركة طالبان على السلطة، أعلن المجتمع الدولى، تراجعه خطوة للوارء، وعلق المساعدات الإنسانية والمالية التي كان يقدمهم لأفغانستان، لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لاعتراف المجتمع الدولي بحكومة في

أفغانستان، حيث قدم البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٥,٣ مليار دولار، القسم الأكبر منها على شكل هبات.

ومن هنا، جاء الموقف الوسطي الذي دعت إليه الأمم المتحدة، ففي ١٠ سبتمبر ٢٠٢١، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إمكانية منح كابول "أدوات مالية" بصرف النظر عن عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة المفروضة.. وأوضح "أنا لا أتحدث عن رفع العقوبات أو الاعتراف بالحكومة، أتحدث عن إجراءات محددة الهدف تسمح للاقتصاد الأفغاني بالتنفس".

ومؤخراً، تعهدت ألمانيا بتقديم معونة إنسانية إضافية إلى أفغانستان، قيمتها ٦٠٠ مليون يورو، أى ما يعادل ٦٩٣ مليون دولار، وأوضحت وزارة الخارجية الألمانية أن المعونة الإنسانية الإضافية تأتي لتمويل أنشطة منظمات دولية لدعم المحتاجين فى أفغانستان، مشيرة إلى أنه سيتم إرسال المعونة من خلال منظمات شريكة، من بينها برنامج الغذاء العالمي ومفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولفتت إلى أن ألمانيا تتوقع أن تغطي هذه المعونة احتياجات الأفغان التي حددتها الأمم المتحدة وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

من زاوية أخرى أشار الاتحاد الأوربي في بيان إلى استعداد المجتمع الدولي لمساعدة النساء والفتيات الأفغانيات ودعمهن لضمان سماع أصواتهن، بعد مخاوف على حقوق المرأة الأفغانية إثر سيطرة "طالبان".

من جانبه أعلن الاتحاد الأوروبى دعم دول جوار أفغانستان للتعامل مع الزيادة المتوقعة للنازحين، في إطار مناقشة تطورات الأوضاع في أفغانستان وملف الهجرة بعد سيطرة حركة طالبان على البلاد.

وقررت النمسا منح ٣ ملايين يورو كمساعدات عاجلة للشعب الأفغاني فى ظل الأزمة الراهنة، وذلك من صندوق الكوارث الخارجية.

دعا أعضاء البرلمان الأوروبي، في اجتماع استثنائي إلى ضرورة قيام أوروبا

بتقديم مساعدات إنسانية للسكان في أفغانستان، والتوصل إلى نهج موحد في التعامل مع قضايا الهجرة واللاجئين.

وأعلنت الخارجية البريطانية، إن بريطانيا ستضاعف المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان هذا العام إلى ٢٨٦ مليون جنيه إسترليني.

وقد صرحت " هنريتا فور " المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف": إن قرابة ١٠ ملايين طفل فى جميع أنحاء افغانستان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، وأنه من المتوقع أن يعانى حوالي مليون طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم على مدار هذا العام ويمكن أن يموتوا دون علاج، وأن حوالي ٤,٢ مليون طفل خارج المدرسة بما فى ذلك أكثر من ٢,٢ مليون فتاة، ومنذ شهر يناير الماضي تم توثيق أكثر من ٢٠٠٠ انتهاك جسيم لحقوق الأطفال فى الوقت الذى يبلغ عدد الاطفال والنساء المشردين داخليا حوالى ٤٣٥ ألفا.

خاتمة:

وسط كل الحسابات المتباينة والمتداخلة والمتشابكة في بعضها بالنسبة لمصالح دول الجوار والقوى الإقليمية المعنية بأفغانستان، لن يكون غريباً أن نشهد تنافساً وشداً وجذباً بين مختلف الأطراف لتأمين نفوذها في المنطقة بل والاتجاه لتوسيع نفوذها السياسي والدبلوماسي والأمني والاقتصادي في أفغانستان لضمان مصالحها في المستقبل، كالصين، بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وفي ضوء مستجدات الوضع الحالي.

ويبدو أن معضلة المجتمع الدولي مستقبلاً ستكون هي التوافق على كيفية صياغة استراتيجية دولية لمواجهة التحديات فى أفغانستان والتوصل لأهمية معالجة الشواغل الأمنية والاستقرار الإقليمي ومعالجة الأزمة الإنسانية، في ظل المعطيات الراهنة والتي يفرضها مسار الأحداث في ضوء حقيقة سيطرة طالبان على الحكم في البلاد، بما في ذلك المشاركة المكثفة في القضايا الحساسة التي تواجهها أفغانستان

والمنطقة بالتعاون مع الأفغان، وهم الأشد تضرراً، وأطراف الصراع، ومجلس الأمن الدولي، ومجموعة العشرين، والجهات المانحة الدولية، وبالطبع دول جوار أفغانستان بالمنطقة.

ويُتوقع أن تلعب قوى إقليمية كبرى دوراً مهما في تشكيل مستقبل أفغانستان، أهمها إلى جانب الصين، باكستان وإيران وروسيا والهند وتركيا وقطر غيرها، من خلال بناء علاقات وثيقة مع حكومة "طالبان" المستقبلية، وتشكيل تحالفات لتحقيق مصالحها المشتركة.

وبشأن الوضع الداخلي، فسوف تكشف الأيام والأشهر القادمة ملامح سياسة "طالبان" المعروفة بالتشدد، والتساؤل المثار: هل تغيرت أفكار تلك الحركة عما كانت عليها عندما حكمت البلاد لأول مرة في العام ١٩٩٦ وأعلنت عن "إمارة إسلامية" تفرض قواعد مشددة على الناس؟، خاصة بشأن "المرأة"، حيث أن المتحدث باسم الحركة أكد أكثر من مرة أن جماعته سوف تحترم حقوق المرأة لا سيما في مجالي العمل والتعليم، وذلك على خلفية تقديم "طالبان" لدى استيلائها على الحكم في أغسطس، وعوداً طموحة منها تشكيل حكومة تمثيلية شاملة واحترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة ومحاربة الإرهاب، غير أن ذلك لم يؤد إلى تبديد مخاوف المجتمع الدولي إزاء مستقبل البلاد تحت إدارة الحركة المتطرفة.

جدير بالذكر أنه وبحسب "مشروع تكاليف الحرب في جامعة براون"، المعني بتحليل حروب أمريكا خلال القرن الحالي، فإنّ حرب أمريكا في أفغانستان كلفت نحو ٢,٢٦ تريليون دولار.. وحتى توقيع اتفاق السلام بين الحكومة الأمريكية وحركة طالبان يوم ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، خسرت الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٢ تريليون دولار في الحرب، بخلاف الخسائر البشرية، حيث أودت الحرب بحياة أكثر من ٢٤٠٠ عسكري أمريكي.